ثنائية التضخم والفقر في الاقتصاد العراقي
دراسة تحليلية

Double inflation and poverty in the Iraqi economy (analytical study)

الأستاذ المساعد الدكتور
سعاد قاسم هاشم
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

Assistant Prof.Dr.SuadQassemHashim/

Faculty of Management and Economics - Baghdad University

المقدمة.

تعد ظاهرتي التضخم والفقر من اهم المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصاديات البلدان والمتخلفة على وجه الخصوص وان كانت حدة هاتان الظاهرتان وتأثيرهما تختلف من بلد الى اخروحسب فاعلية السياسة الاقتصاديةوالمالية والنقدية في مواجهة هاتين الظاهرتين والتخفيف من حدة تأثيرهما .

فمشكله التضخم وما يترتب عليها من انخفاض للمستوى المعاشي للفرد اصبحت لا تهم المواطن العادي فحسب بل اخذت تشغل بال واهتمام الاقتصاديين وصانعي القرارات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية على حد سواء وخاصة في العراق الذي تفاقمت فيه هاتين الظاهرتين بفعل عوامل كثيرة ساعدت في تنامي ظاهرة التضخم فيه كالحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي وشيوع الفوضى وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وارتفاع المديونية والتعويضات ناهيك عن سوء ادارة السياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بينها وتعارضها مع بعضها ممادى الى تفاقم هاتان الظاهرتان على مر السنوات .

ويشكل التضخم النقدي مشكله اقتصادية كبرى من ابرز أثارها عجز الطبقات الفقيرة عن اشباع حاجاتها لهبوط قيمة النقد الشرائية بالإضافة الى تدهور سعر العملة وتعرضها للانهيار وفقدان الثقة بها وهذا ما حصلللعملة العراقية ولسنوات عديدة خاصة فترة الحصار الاقتصادي و بفعل العوامل المشار اليها أعلاه .

ان المشاكل الناجمة عن التضخم الاقتصادي ليست اقتصادية فحسب بل اجتماعية وسياسية لان تزايد معدلات الفقر في اي بلد له انعكاسات سلبية على النظام السياسي والبنية الاجتماعية له .

ينطلق البحث من فرضية مفاداها ان للتضخم انعكاسات سلبية مؤثرة على مستوى دخل للفرد العراقي من شرائح قليله الدخل اولأدخل لها أساساً(العاطلين ، العاجزين عن العمل) اذ يعمل على تخفيض دخولهم ومايؤشره هذا الانخفاض على تدني المستوى المعاشي وبروز ظاهرة الفقر.

لذا فان هذا البحث يهدف الى دراسة ظاهرةالتضخم في الاقتصاد العراقي والاسباب المؤيدة الى زيادة معدلاته وانعكاساتها السلبية على مستوى دخل الفرد العراقي وبروزظاهرة الفقر في العراق الذي يعد من البلدان الغنية بثرواته النفطية والسبل الكفيلة لمعالجة هاتان الظاهرتان.

المبحث الاول
الاطار المفاهيمي لظاهرتي التضخم والفقر

اولا – مفهوم التضخم :

تعد ظاهرة التضخم من ابرز الظواهر التي تعاني منها اقتصاديات بلدان العالم كافة بما فيها الاقتصاد العراقي الذي عانى ولايزال يعاني من هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على مستوى معيشة الفرد العراقي ، فما المقصود بظاهرة التضخم وماهي مسبباتها ؟

التضخم بالمعنى الاقتصادي هو(زيادة وسائل الدفع لدى الافراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك زيادة لايستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع مما يؤدي الى ارتفاع الاثمان وانخفاض قيمة النقود) (١) .

اوهو (حركة صعوديهللأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قوة العرض) (٢)

او (الزيادة المستمرة او الملموسة في المستوى العام للأسعار) (٣).

فالتضخم بهذا المعنى الاقتصادي يستلزم حدوث زيادة في الطلب الكلي على سلع الاستهلاك ، كما يستلزم عدم استطاعة العرض الكلي لهذه السلع لمواجهة هذه الزيادة في الطلب ، اي يستلزم عدم مرونة العرض الكلي لهذه السلع وهذا يتحقق في حالتين :- (٤)

اولاً– حاله التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة ففي هذه الحالة لايمكن للجهاز الانتاجي متابعة الزيادة في الطلب الكلي .

ثانياً– حاله البلاد النامية لأنها لاتتمتع بجهاز انتاجي متقدم مما يحول دون زيادة الانتاج ومواجهة الزيادة في الطلب الكلي .

كماان انخفاض قوة النقد الشرائية في اقتصاد نقدي قد تكون له اسباب متأتية من جانب العرض (الانتاج) اي قلة المعروض من الوحدات السلعية ، كما يمكن ان تكون اسبابه ناجمة من جانب الطلب من النقد وعوامل الصيرفة ذات العلاقة به مثل زيادة السيولة النقدية وقرارات تخفيض واستبدال العملات مثلا .

وفي حاله بقاء مستوى النقد ثابتاً في سوق معينة ، فان انخفاض عدد الوحدات السلعية المطروحة فيها يؤدي الى رفع سعر السلعة ، اي دفع كمية اكثر من الوحدات النقدية مقابل نفس الكمية من السلعة قبل ارتفاع الثمن ، وهذا بدورة يؤدي الى ضعف القوة الشرائية للوحدات النقدية فمع ارتفاع معدلات اصدار النقود مع ثبات الاسعار والناتج مما يسبب ارتفاعاً لولبياً في الاسعار .

هذامن جهة ومن جهة اخرى قد يكون للتضخم دواعيه خارج نطاق حركة التبادل السلعي بمفهومها الضيق ، فقد يعلن قرار تخفيض العملة المحلية بهدف تشجيع التصدير او لاعتبارات سياسية او اجتماعية قد يلجأ الية الحاكم مردها سوء ادارة الاقتصاد وقيام الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وبدافع عمليات اثراء ومضاربات تتفق ورغبات المتحكمين في مصائر البلاد (٥) .

اما بعض النظريات البنائية التي توفرت عن الكشف عن اسباب التضخم في البلدان النامية فقد أرجعته الى الضغوط التي يسببها الخلل الهيكلي لمجمل البنيان الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان منها التخصص في انتاج المواد الاولية وما يجره من استيراد التضخم الحاصل في اسعار الصادرات وضعف الجهد الضريبي وضاله عرض الغذاء مقابل الزيادة المستمرة للسكان والاختلالات التي تحصل في مراحل التنمية الاولى بين تيار الانفاق وتيار المعروض من السلع(٦) .

ومن ناحية اخرى فأنه اذا انخفضت قيمة النقود الورقية وارتفعت الاسعار فأن طلب الائتمان يتزايد اي يلجأ اصحاب المشروعات والمنتجون من أرباب الاعمال الى الاقتراض من البنوك لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية وارتفاع اجور العمال فتلجأ هذه البنوك الى البنك المركزي ليصدر نقود جديدة وهكذا ،ومالم تسيطر الدولة على دفة الانتاج والاستثمار فأن المستثمرين يتجهون الى توظيف أموالهم فيما يدر عليهم اربحاً تضخمية من وجوه النشاط الاقتصادي ويعرضون عن غير ذلك من ميادين الاستثمار الاخرى ذات النفع الحقيقي للمواطنين وهكذا تتميز فترات الارتفاع المتواصل للأسعارباتجاهرؤوس الاموال الى المضاربة بشراء الاراضي والعقارات وتحزين السلع واكتناز الذهب ، كما تتميز أيضاًبانصراف المستثمرين عن توظيف اموالهم في الزراعة وفي ميادين الصناعة ذات النفع الكبير للبلاد .

ان ارتفاع الاسعار نتيجة التضخم والمغالاة في اصدار النقود الورقية ينشأ عن ذلك مفرغة أو دائرة متصلة الحلقات يتعذر الخلاص منها وتسير بالنقود الورقية من تدهور الى أخر وتسمى بالدائرة الجهنمية او الحلقة المفرغة للتضخم (٧).

ولكن ما هو خطر التضخم وتكلفته ؟ الحقيقة التي يؤكدها الاقتصاديون انه خلال فترات التضخم لاتتحرك الأجور والاسعار بنفس المعدل الاعتيادي أي تطرأ تغيرات في الاسعار النسبية نتيجة لانحرافها ومن اثارها (٨) :-

- عملية أعادة توزيع الدخل والثروة بين الفئات المختلفة والافراد.
- حالات تشوه الأسعار النسبية أو اختلال الانتاج والاستخدام على مستوى الاقتصاد ككل .
- تأثير التضخم على الكفاءة الاقتصادية والنمو والانتاج .

يظهر الأثر الرئيس للتضخم على عملية التوزيع من خلال التأثيرعلى القيمة الحقيقية لثروة الأفراد وبصفة عامة يعيد التضخم غير المتوقع توزيع الثروة فيما بين الدائنين والمدينين الأمر الذي يفيد المقترضين بينما يلحق الضرر بالمقرضين وذوي الدخول الثابتة والمستثمرين الراغبين في تفادي المخاطرة ويسفر التضخم عن تشوية الاسعار النسبية ومعدلات الضرائب واسعار الفائدة الحقيقية وكنتيجة لذلك يزداد تردد الافراد على البنوك وقد ترتفع الضرائب على نحو تدريجي كماقد يتشوه الدخل المقاس وعلى صعيد اخر فعندما تتدخل البنوك المركزية من خلال أتخاذ خطوات لخفض التضخم قد تؤدي التكلفة الحقيقية لمثل تلك الاجراءات الى التأثير سلباً من خلال خفض كل من الانتاج والتوظيف (٩) .

ثانياً– مفهوم الفقر:

لا يمكن تحديد مفهوم محدد للفقر للوجوه الكثيرة التي يمكن ان يكون عليها ، فالفقر كان دوماًموضوعاًمركزياً للتنمية والممارسة ، ووجد الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون والمنظمات الدولية والمدارس الفكرية متسعاً من القول وكثرت حولهاالآراء واشتد الجدل حول مسبباته والادوات والاستراتيجيات اللازمة للحد من هذه المشكلة التي تعاني منها المجتمعات البشرية وخاصة البلدان النامية والفقيرة الموارد .

لذا نجد ان الفقر عرف وعلى مر السنين بطرق متباينة فقد كان للمدارس الفكرية وجهات نظر متباينة حول مفهوم الفقر وانعكاساته فمدرسة المنفعة التي يمثلها (ادم سمث ، ديفيد ريكاردو ، جون ستيورات ميل) قدمت تعريفاً للفقر بوصفة (تلك الحالة التي يمكن القول عنها أنها موجودة في مجتمع معين عندما لايستطيع شخص واحد أوأكثر في ذلك المجتمع من الوصول الى تحقيق الحد الادنى المقبول من المستوى المعيشي وفقآ لمعايير مستويات ذلك المجتمع) (١٠).

أما مدرسة الاحتياجات الاساسية والتي يمثلها الاقتصادي (B.S.Rowntree) فقد عرفت الفقر (بأنة حاله عدم المقدرة المستمرة لأسرة معينة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من أجل العيش والبقاء، وهذه الاحتياجات تشمل الغذاء والمياه الصالحة للاستهلاك البشري ووسائل الصرف الصحي ، والصحة والملابس والدخل والمأوى والأمان والسلام والتعليم الاساس والتعليم الوظيفي والرعاية الصحية والمشاركةفي الحياة السياسية) (١١).

اما اذا تناولنا الفقرمن وجهة نظر المنظمات الدولية فنجد ان منظمة العمل الدولية أعلنت في عام ١٩٤٤ (ان الفقر في اي مكان يشكل خطراً على الرفاهية في كل مكان) (١٢) . اما منظمة الصحة العالمية فتؤكد بان الفقر (ظلم اجتماعي اي حاله من المعاناة الكاملةبدنياًونفسياً) (١٣) .

اما تقارير الامم المتحدة حول التنمية البشرية والتي اهتمت منذ بداية التسعينات بدراسة هذه المشكلة على المستوى العالمي وخاصة في البلدان الفقيرة التي تفاقمت لديها هذه المشكلة بسبب عجز

مواردهاالماليةوالاقتصادية عن الايفاء بالاحتياجات المادية الاساسية لسكانها اذ عرف الفقر وفق ثلاثة مناظير :-

الاول– منظور الدخل (لايكون الشخص فقيراً اذ كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد) (١٤).

الثاني– منظور الاحتياجات الاساسية (الفقر هو الحرمان من المتطلبات اللازمة لتلبية الحد المقبول من الاحتياجات الانسانية بما في ذلك الاغذية) (١٥) .

الثالث– منظور القدرة (يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الاساسية على الاداء والانتاج للشخص لبلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الاداء مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والماؤى الملائمين والمشاركة في حياة المجتمع المحلي) (١٦).

اذن مفهوم الفقر يشير الى ابعاد عديدة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض فهو يعكس الصحة المعتلة والحرمان من التعليم والمعرفة وعدم القدرة على ممارسة حقوق الفرد الانسانية والسياسية وحرمانه من الكرامة والثقة واحترام الذات وهذا ما جسده لنا مفهوم الفقر وفق منظور الاحتياجات الاساسية.

اما تعريف الفقر وفق منظور المقدرة فهو يوفق بين مفهومي الفقر المطلق والفقر النسبي ،فالفقر المطلق (المدقع) فيعرف بمستوى الدخل الذي لا يكفي للاحتياجات الاساسية ، وبالتالي يعاني الفقير من احد أمراض سوء التغذية ويقدره البنك الدولي بالدخل الذي يقل عن دولار يومياً للفرد (أو ما يعادل القوة الشرائية للدولار بالعملة المحلية)(١٧) .

اما الفقر النسبي فقد عرف(بانة متوسط الدخل الفردي الذي تحصل علية النسبة المئوية الدنيا للسكان في مجتمع ما) (١٨).

فالفقر كظاهرة لا يمكن اختزالها ببعد واحد من ابعاد الحياة الانسانية الاكثر تعقيداً فهو لا يعني قله الدخل الذي لايعكس الاصورة جزئية للحياة الانسانية التي تتضمن طموح كل فرد في المجتمع في العيش حيا ة طويله وفي صحة وابداع والتمتع بمستوى معيشي لائق .

وعلى العموم فأن الفقر كظاهرة لها جوانب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية فضلا عن الجانب الامني وهذا يستدعي من الدول التي تتفاقم لديها هذه الظاهرة ان يكون هدفها الأساس وضع برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى الى تخفيف الفقر كظاهرة لها انعكاسات سلبية على المجتمع .

المبحث الثاني

ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وانعكاساتها على المستوى المعاشي للمواطن العراقي

اولا- التضخم في الاقتصاد العراقي:

يتعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الظواهر الاقتصادية السلبية التي استمرت وتفاقمت على مر السنين ومن بين هذه الظواهر التضخم والحقيقة المتعارف عليها ان التضخم كظاهرة يكاد لا يخلو منها

اقتصاد اي دوله سواء كانت متقدمة او متخلفة ولكن شدة او خفة هذه الظاهرة مرتبطة بشكل اوبأخر بعوامل عديدة تعتمد بدرجة او بأخرى على مكانة الاقتصاد وفاعلية السياسة المالية والنقدية في كبح جماح هذه الظاهرة ، كما ان هناك حدوداًمسموحاً بها للتضخم ولهذا يجري مراقبتها بشكل مستمر من قبل المسؤولين عن ادارة الاقتصادات الوطنية وقياس تأثيرها على الاقتصاد الوطني واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة في حاله تجاوزها للحدود المسموح بها .

وتشير البيانات المتوفرة عن التضخم في العراق ان التضخم بدأ نقدي الجذور منذ مطلع السبعينات ثم تزاوجت الاسباب الهيكلية مع النقدية في الثمانينات ثم تغلبت الاسباب الهيكلية مع تصدع البنى التحتية وتراجع الطاقات الانتاجية في التسعينات الى زيادة معدلاته رغم ان العامل النقدي كان مهم في اتساع ظاهرة التضخم حتى عام ١٩٩٦ بعد تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء الان الاسباب الهيكلية استمرت واتسع اثرها بعد عام ٢٠٠٣ (١٩)، فلو حاولنا تتبع مسار ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي نجد ان معدلات التضخم التي كانت معتدلة خلال السبعينات اذ كانت الاسعار تتسم بالاستقرار النسبي ولاتتجاوز ٦ % حتى عام ١٩٧٥ حيث بدأ الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالارتفاع رغم تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد من خلال التسعير الاجباري والدعم الواسع للأسعار حتى وصل هذا المعدل الى ٣ . ٩٥ % عام ١٩٨٠ عندما ارتفعت الاسعار في العام المذكور مقارنة بالعام الذي سبقة١٩٧٩،وكان لحرب الثماني سنوات مع ايران دور في تفاقم معدلات التضخم وتحول التضخم الى تضخم جامح اذ تجاوز ١٠٠ % في عام ١٩٨١ وكان للإنفاق الحكومي نتيجة المجهود الحربي الاثر الاكبر في تصاعد معدلات الاسعار حتى وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في نهاية الثمانينات (١٩٨٩) الى ما يزيد عن (٣٩٨ %) وحوالي ٧٥٥ % عام ١٩٩٠ (بالأسعار الثابتة ١٩٧٣).(٢٠) .

بعد عام ١٩٩٠ اخذت سياقات التضخم تأخذ مساراًجديداً بفعل الاحداث التي شهدها العراق من حرب الخليج والحصار الاقتصادي والاختلالات الهيكلية الداخلية والعزلة الخارجية والتوسع في الانفاق الحكومي والتمويل المصرفي الواسع لتمويل العجز في الميزانية العامة بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن الحصار التي جعلت التضخم يصل في عام ١٩٩٠ الى ٥, ٢٥٧% متجاوز حاجز ٢٠٠ % سنوياً ليتحول من تضخم جامح الى مفرط بدءاً منذ عام ١٩٨٩ بالنسبةلأسعار المستهلك مع ارتفاع ملحوظ في اسعار السلع والخدمات وفي مقدمتها المواد الغذائية الاساسية المشمولة بالبطاقة التموينية مع انخفاض مستويات الانتاج وضعف فاعلية الاسعار في تشجيع الاستثمار مما كان له مضاعفات اساسية على سعر صرف الدينار العراقي الذي انخفض مقابل الدولار والعملات الاخرى(٢١).وان تحليل الارقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (١٩٩٠ –١٩٩٥)يشير ان التضخم ترك اثاراًثقيلة على المستهلكين وبشكل خاص اصحاب الرواتب والدخول المحدودة اذ قفز المعدل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ من(٢ .١٦١ %)عام

١٩٩٠ الى (٦٣٢,٢٩ %) عام ١٩٩٥ محققاً معدل نمو مركب قدرة (٧. ٢٤٦ %) اذ ارتفع معدل النمو القياسي من (٦ .٥١ %) عام ١٩٩٠ الى (٣ .٣٥١ %)محققاً معدل نمو مركب للمدة المذكورة قدرة (٣ .٥٨ %) وهذا يدلل على تدهور المستوى المعاشي للفرد العراقي بشكل عام ويوضح لنا الجدول رقم (١) تطور معدلات التضخم للمدةمن ١٩٩٠ –١٩٩٥ . (٢٢)

جدول رقم (١): تطور معدلات التضخم السنوي في العراق (١٩٩٠ – ١٩٩٥)(نسب مئوية)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	معدل النمو المركب
معدل التضخم السنوي %	٥١,٦	١٨٦,٥	٨٣,٧	٢٠٧,٦	٤٩٢,٠	٣٥١,٣	٢٣٦,٧

كما تسببت العزلة الاقتصادية التي عاشها العراق منذ بداية عام ١٩٩٠ الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبه ٨ ،١٣ % عامي ١٩٩٠ –١٩٩٢ مع ارتفاع كبير في اسعار السلع والخدمات حيث تجاوز معدل التضخم السنوي ١٠٠٠ –٢٠٠٠ % مع ارتفاع معدلات البطالة الى اكثر من ٥٠ % وتعكس هذه الارقام دخول الاقتصاد العراقي مرحله من الركود التضخمي التي تتمثل في تدهور مستويات هذا النمو الاقتصادي والتي تترافق مع مظاهر التضخم الجامح والمفرط ناهيك عن التراجع الخطير في مستويات المعيشة وتدني القوة الشرائية للأجور ، علماً بان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تدنى بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية اذ فقد عام ١٩٩٢ وحدة مقدار ٨ ،١٦ % من المستوى الذي قائماً عام ١٩٩١ ،(٢٣) أما مؤشرات التضخم للفترة من١٩٩٦ الى ٢٠٠٢ وكما يوضحها لنا الجدول رقم (٢) فتؤشر لنا ارتفاعاً في الارقام القياسية لأسعار المستهلك حيث بلغ الرقم القياسي العام ٥٩٠٢٠ % عام ١٩٩٦ ليرتفع الى ١٣٦٧٥٢ % عام ٢٠٠٢ محققاً معدل نمو مركب قدرة ٤. ١٥ % كمتوسط عام وذلك بسبب الهبوط الحاد في الاسعار الى اقل من ربع مستواها عام ١٩٩٥ مع تحسن سعر صرف الدينار العراقي وتطبيق اتفاقية النفط مقابل الدواء والغذاء (٢٤).

جدول (٢) :تطور معدلات التضخم السنوية في العراق (١٩٩٦ –٢٠٠٢)

السنوات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل التضخم السنوي	١٥. ٤–	٢٣ . ٠	١٤ .٧	١٢ .٥	٤ .٩	١٦. ٣	١٩. ٣

بعد عام ٢٠٠٣ وبداية تحول توجهات الدولة لدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي حصلت تطورات سعريةمهمة بينها حاله الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار النسبية خلال السنوات الاخيرة ٢٠٠٣ –٢٠٠٦ اذ بلغ التضخم فيها قرابه ٣٢% سنوياً وفق متوسط ١٢ شهر، في عام ٢٠٠٦ حصل تبدل جوهري في اتجاهات الظاهرة التضخمية (بعد ان سجل كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ متوسطاًسنويا بلغ ٢٠ % وهو الاقل خلال الاعوام الثلاث المنصرمة) اذ سجل الرقم القياسي

لأسعار المستهلك كمؤشرللتضخم في نهاية مايس من عام ٢٠٠٦ معدلامرتفعا قدرة٥٣% مقارنة بشهر مايس من عام ٢٠٠٥ على اثر ارتفاع اسعار المشتقات النفطية هذا الارتفاع وضع الاقتصاد العراقي مجدداً في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها الاخلال مرحله الحصار الاقتصادي (٢٥).

كما اخذ التضخم مساراًجديداً فاقت متوسطاته الشهرية مؤشرات الفترة السابقة بعد ان بلغت نسبهالزيادةالشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تموز من عام ٢٠٠٦ قرابه ٧٠% في حين وصلتفي شهر اب من العام نفسة ٦ ، ٧٦ % مقارنة بالشهر نفسه لعام ٢٠٠٥ ، مما يعني ان مرحله ثالثة هي في غايةالحرج الاقتصادي عكستها اتجاهات التضخم مجدداً عند تجاوزها مستوى سنوي فاق نسبه ٥٠ % ليصل الى ٧٠ % في شهر تموز الذي يعد من افضل شهور العراق غزارة في الانتاج ولاسيما في الانتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي العام ، واكدت المؤشرات التضخمية ان هذه الزيادة في مستوى التضخم كان سببها ارتفاع اسعار بعض الفقرات التي يحتاجها المستهلك والتي تشكل نسبه عالية من انفاق الشهري وهي الايجار والغذاء والوقود (٢٦) وكما يوضحها الجدول رقم (٣):

شهر تموز	شهر اب
الايجار بنسبه ٦ ،٤١ %	الايجار بنسبه ٦ ، ٣٦ %
الغذاء بنسبه ٨ ، ٢٣ %	الغذاء بنسبه ٢ ، ٢١ %
الوقود بنسبه ٦ ، ١٩ %	الوقود بنسبه٢٧,٤ %
اخرى بنسبه ٩ ، ١٤ %	اخرى بنسبه ٩ ، ١٤ %
١٠٠ %	١٠٠

جدول رقم (٤)تطور الرقم القياسي العام ١٩٨٩ –٢٠٠٩

السنة	الرقم القياسي العام	نسبه التغير السنوي
١٩٨٩	٤، ١	–
١٩٩٠	٦، ٣	٥٣، ٧
١٩٩١	١٧٧	١٨١ ، ٠
١٩٩٢	٣٢٥	٨٣ ،٥
١٩٩٣	١٥٥ ، ٥	٢٠٧ ،٧
١٩٩٤	٥٤٨ ، ٥	٤٤٨، ٥
١٩٩٥	٢٦٧٢ ، ٩	٣٧٨ ،٣
١٩٩٦	٢٢٤٢ ،١	١٦ ، ١
١٩٩٧	٢٧٥٩ ، ٢	٢٣ ،١
١٩٩٨	٣١٦٦ ، ٧	١٤ ، ٨
١٩٩٩	٣٥٦٥، ٥	١٢ ، ٥
٢٠٠٠	٣٧٤٢ ، ٥	٥ ، ٠
٢٠٠١	٤٣٥٥ ، ٥	١٦ ، ٤
٢٠٠٢	٥١٩٦ ، ٥	١٩ ،٣
٢٠٠٣	٦٩٤٣ ، ٥	٣٣ ، ٦
٢٠٠٤	٨٨١٥ ، ٦	٢٧ ، ٠
٢٠٠٥	١٢٠٧٣ ، ٨	٣٧، ٠
٢٠٠٦	١٨٥٠٠، ٨	٥٣، ٢
٢٠٠٧	٢٤٢٠٥ ،٥	٣٠ ، ٨
٢٠٠٨	٢٤٨٥١، ٣	٢،٧
٢٠٠٩	٢٤١٥٥، ١	٢، ٨–

ان الجدول أعلاه (٤) يؤشر ارتفاع التضخم في الرقم القياسي العام في عام ٢٠٠٦ اذ بلغ ٢، ٥٣ وكان هذا الارتفاع حصيلة عوامل عديدة يأتي في مقدمتها ارتفاع الاسعار التجارية للمشتقات النفطية وما ارتبط بها من ارتفاع اجور النقل مما اثر على اسعار السلع المختلفة وخصوصاً المواد الغذائية والتي لها اثر كبير على التضخم العام لما لها من وزن كبير نسبياً ضمن الفقرات الاستهلاكية اضافة الى تراجع

الامن والاستقرار الذي اثر على النشاط الاقتصادي وعمل الاسواق وتكاليف الانتاج والتسويق بأشكال مختلفة كما اثر على المعروض السلعي رغم ارتفاع الانفاق العام .

اما في سنة ٢٠٠٧ ونتيجة للسياسة التي اعتمدت من قبل البنك المركزي العراقي والتي تمثلت بإنعاش الدينار العراقي مقابل الدولار ومايتبع ذلك من ثبات نسبي في اسعار السلع المستوردة فقد انخفضت معدلات التضخم اذ انخفض التضخم في الرقم القياسي العام الى (٨ .٣٠ %) سنة ٢٠٠٧ وهذا الانخفاض جاء بفعل انخفاض التضخم في اغلب المجاميع السلعية خصوصاً المواد الغذائية ، الوقود والاضاءة ، وكان للجهود التي بذلتها وزارة النفط في توفير المشتقات النفطية دور في انخفاض معدل التضخم في المستوى العام للأسعار (٢٧) ،ويوضح لنا الجدول رقم (٥) الانخفاض الحاصل في المستوى العام للأسعارلأغلب المواد السلعية خصوصاً المواد الغذائية الوقود والاضاءة(٢٨)

جدول رقم (٥)

التفاصيل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٩٣ – ١٠٠)	٥، ٢٤٢٠٥	٣ ، ٢٤٨٥١	١ ، ٢٤١٥٥
التضخم السنوي لمجموعة المواد الغذائية %	١٣ ،٩	١٠ ، ٩	٧ ، ٦
التضخم السنوي لمجموعة الوقود %	٧١ ، ٦	٢١ ، ٤–	٣٧، ٣ –
التضخم السنوي للإيجار %	٢٣ ، ٩	١٤ ،٨	٧ ، ٩
التضخم السنوي في الرقم ا القياسي لأسعار المستهلك %	٣٠ ، ٨	٢ ، ٧	٢ ،٨ –
التضخم الاساس %	٢٦ ، ٤	١٢ ، ٧	٦ ، ٩

على العموم يمكن القول ان أي من النظريات التي فسرت التضخم لم تستطع منفردة ان تؤشر سبباًرئيساً واحد للتضخم في الاقتصاد العراقي ويرجع ذلك الى تشعب الاسباب المختلفة التي ادت الى نشؤه وترابطها مع بعضها فالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها كانت عوامل مساعدة للتضخم وعدت فيما بعد اسباب رئيسة لهفمشكله التضخم في الاقتصاد العراقي تعد من اكبر عقبات الاصلاح لان المشكلة مركبه نجمت عن منظومة من الاختلالات والتشوهات والسياسات الخاطئة على مدى فترة ليست بالقصيرة الامر الذي يستدعي التعجيل في وضع الحلول اللازمة لمعالجة مشكله التضخم .

ثانياً :التضخم وانعكاساته على مستوى دخل الفرد العراقي:

انتقل العراق وبعد فرض الحصار الاقتصادي علية من وفرة نسبية الى فاقة واسعة النطاق نتيجة العقوبات الاقتصادية التي اثرت بشكل اجمالي على الاقتصاد العراقي ككل نتيجة توقف عملية النمو

الاقتصادي ، فلو لاحظنا الجدول رقم (٦) نلاحظ تذبذب الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ اذ انخفض الناتج من٢،١٥٩١٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى٦،١٣٣٦٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ ثم قدر بحوالي ٣٣٦٦ مليون دينارعام ١٩٩٦وكان معدل النمو للفترة الذكورة يبلغ –٧،١% ويعزى الانخفاض في الناتج الى جانبين -: (٢٩)

اولا– انخفاض انتاج النفط وتوقفه كما اشرنا.

ثانياً– الانخفاض الحاصل في النشاط الاقتصادي للقطر بشكل عام والذي بدورة اثر على امكانيات تطوير مجالات التنمية ومعدلات النمو .

جدول رقم (٦) الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٦ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ بملايين الدنانير

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج
١٩٨٠	٢، ١٥٩١٨	١٣ ، ٢٤	١ ٢ ٠ ٥، ٩
١٩٨٥	٦ ، ١٠٩٢٠	١٥ ، ٥٩	٧ ٠٠ ،٤
١٩٨٨	٩، ١٥٨٨٩	١٦ ، ٨٠	٩ ٤ ٠ ،٢
١٩٩٠	٦، ١٣٣٦٢	١٧، ٨٩	٧٤٦ ،٥
معدل النمو	– ٧، ١	٣ ،٠	– ٧، ٤
١٩٩١	٣٥٤٨	١٨ ،٤٢	١٩٢ ، ٦
١٩٩٢	٤٠٩٤	١٨ ،٩٥	٢١٦ ،٠
١٩٩٣	٣٥٤٤	١٩ ،٤٨	١٨١ ، ٩
١٩٩٤	٣٤٨٤	٢ ٠٠،٠	١٧٤ ،٢
١٩٩٥	٣٤٢٥	٢ ٠، ٥٤	١٦٦ ،٧
١٩٩٦	٣٣٦٦	٢١، ١٢	١٥٩ ،٣

ان النتيجة المترتبة عن الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي انعكست بشكل مباشر على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج اذ انخفض مؤشرها من (٩،١٢٠٥) دينار عام ١٩٨٠ الى (٥ ، ٧٤٦) دينار عام ١٩٩٠ ثم الى(٣، ١٥٩) دينار عام ١٩٩٦ ليصل معدل النمو السنوي للفترة المذكورة (–٧، ٤) وبما ان هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسة لقياس مستوى التطور ومستوى المعيشة لذلك فان ما ورد أعلاه يؤشر انخفاض في المستوى المعيشة كمؤشر اقتصادي – اجتماعي .

واستمر الناتج المحلي بالانخفاض طيلة العقدين الاخيرين من القرن الماضي ثم بدا بالتحسن بعد تطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء . لكن هذا المتوسط لم يصل الى ما كان علية عام ١٩٨٠ أذ بلغ ١١٠٠ ديناراً عام ٢٠٠٢ ولم يكن للزيادات الظاهرة اي اثر ايجابي في تحسين مستوى معيشة الفرد العراقي نتيجة معدلات التضخم المرتفعة .

كما رافق انخفاض الناتج المحلي عموماً وارتفاع درجة اعتماديته على انتاج النفط الخام وتراجع الانشطة الاقتصادية الاخرى حاله من التردي في المستوى المعيشي عكستها ظواهر اقتصادية عديدة منها –(٣٠)

الانخفاض في المستوى الاجر الحقيقي السنوي –

اولاً– اظهرت احدى الدراسات ان متوسط الاجر الحقيقي للعاملين في انشطة البناء والتشييد والصناعات التحويلية والماء والكهرباء انخفض من١٧٥٣ ديناراً عام ١٩٨٨ الى ٥٣١ ديناراً عام ١٩٩١ واستمر بالتراجع حتى وصل الى ٨٢ ديناراً عام ١٩٩٨ .

ثانياً– اشتداد حدة التفاوت في توزيع الدخل بحيث استفاد الذين ارتفعت اسعار اصولهم او خدماتهم او سلعهم بصورة اسرع من الاسعار الاخرى بينما تضرر الذين لا تتغير اسعار خدماتهم اوتتغير بصورة طفيفة وفي مقدمة هؤلاء موظفو القطاع العام والمختلط واصحاب الاجور المحدودة الذين دفعتهم هذه الموجات التضخمية الى بيع اصولهم التي يمتلكوها للعيش بالحد الادنى من الكفاية(٣١).

ثالثاً- تراجع نمط الانفاق العائلي باتجاه التركيز على المواد الغذائية –

يشكل انخفاض نسبه الانفاق العائلي من المواد الغذائية الى مجموع الانفاق الاستهلاكي الدليل المباشر على تحسن المستوى المعيشي للفرد والاسرة ويوضح لنا الجدول رقم (٧)ان هذهالنسبة شهدت انخفاضاً منذ بداية السبعينات ونهاية الثمانينات مماعكس تحول في نمط الانفاق العائلي لإشباع الحاجات الاخرى غير الغذائية .ولكن هذا التطور تبعة تدن واضح في المستوى المعاشي ، اذ ارتفعت نسبه الانفاق على المواد الغذائية الى (٧ ، ٦١%) وبذلك بدأ الفرد يتصرف لإشباعحاجاته الاساسية من الغذاء بعد الارتفاع الكبير في اسعارها نتيجة لظروف الحصار التي امتدت لأكثر من عشر سنين . وان كان هناك تحسن حصل بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء فانخفضت نسبه الانفاق على المواد الغذائية عام ٢٠٠٢ الى ٢ .٤٥ % وكمايشير الجدول أدناه الانها بقيت أسوأ مما كانت علية قبل عقدين من الزمن مع العلم ان نسبه ما ينفق على المواد الغذائية في الدول المتقدمة لا يزيد في الغالب على٢٠ %.

جدول رقم (٧) يوضح متوسط انفاق الفرد الشهري على السلع الغذائية والخدمات الاستهلاكية

المؤشر	١٩٧١ –١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٣	٢٠٠٢
انفاق الفرد على المواد الغذائية (دينار)	٣,٥٩٥	٦,٢٣٧	٨,٩٥١	١٨,٥٤٥	٢٧,٤٣٩	٢٦٤,٧٦٤	١٣٨٥٢
مجموع انفاق الفرد الاستهلاكي الشهري (دينار)	٦,٦٥٦	١٢,٩٢٥	١٩,٣١٧	٤٣,٣٣٥	٥٤,٦٥٢	٤٢٨,٩٠١	٣٠٥٣٧
نسبه انفاق المواد الغذائية الى مجموع الانفاق الاستهلاكي %	٥٤,٠	٤٨,٢	٤٦,٣	٤٢,٨	٥٠,٢	٦١,٧	٤٥,٤

ان هذا الانخفاض في المستوى الدخل الحقيقي للفرد العراقي ادى الى ظهور حالات الفقر لان الدخل المنخفض احد اهم الاسباب التي تؤدي الى الفقر وبالرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن المستوى الحقيقي للفقر في العراق خلال المرحلة المشار اليها أعلاه الا ان دراسة للاسكوا حول الفقر في العراق اشارت الى ان مستويات الفقر في العراق ارتفعت في عام ١٩٩٣ الى ٧٢ % بعد ان كانت ٤٥ % عام ١٩٩٢(٣٢).

كما اشارت دراسة اخرى اعدت حول (الفقر بين النساء) بان عدد النساء الفقيرات المشمولات بالبرنامج الغذائي لعام ١٩٩٧ بلغ (٤٠) الف امرأة معيلهلعائلتها في عموم القطر (٣٣) .

وقد اظهرت نتائج مسح احوال المعيشة في العراق عام ٢٠٠٣ وجود تباين واضح في مستوى الاشباع من الخدمات الرئيسية والوضع الاقتصادي للأسرة على مستوى العراق اذ تشير البيانات الى ان ٣١،٢ % من مجموع الاسر تحصل على مستوى متدني و٨ ،٤٤ % تحصل على مستوى متوسط و ١ ، ٢٤ % تحصل على مستوى عالٍ وتم اختيار ستة مؤشرات لقياس مستوى الاشباع وهي التعليم، الصحة ، الماء ، الكهرباء ، الصرف الصحي ، السكن والوضع الاقتصادي للأسرة (٤ ٣) .

بعد عام ٢٠٠٣ وتبني الحكومة العراقية التوجه نحو اقتصاد السوق والأخذ ببعض الاصلاحات في النظام المالي والاقتصادي كجزء من متطلبات اتفاقية نادي باريس (٢٠٠٤) لخفض ديون العراق فقد احدثت بعض هذه الاصلاحات ومنها سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية ارتفاعاً في متوسط الانفاق الاسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود من ١٣ % عام ١٩٩٣ الى ٢٩ % عام ٢٠٠٧ والى مضاعفة نسبه الانفاق الاسري الشهري على النقل اذ ارتفع من ٥% الى اكثر من ١٠ % لعامي ١٩٩٣ و٢٠٠٧ (٣٥) على التوالي الامر الذي أحدث تأثيرات سلبية على المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود وهنا بدأت مؤشرات الفقر تتزايد وكما يوضحه لنا الجدول رقم(٨) (٣٦) .

مؤشرات الفقر(٨)

المؤشر ٢٠٠٧

خط الفقر (الف دينار/ فرد / شهر)	الوطني ٦٧,٩
	الغذاء ٣٤,٣
	غير الغذاء ٤٢,٣
	الاجمالي ٢٢,٩
نسبه الفقر %	الحضر ١٦,١
	الريف ٣٩,٣
	الاجمالي ٦,٩
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الحضر ٣,٥
	الريف ٣,٤
	الاجمالي ٤,٥
فجوة الفقر%	الحضر ٢,٧
	الريف ٩,٠

كان لنظام البطاقة التموينية دور في انقاذ العراق من مجاعة مؤكدة رغم انها كانت لاتوفر اكثر من (١٠٠٠) سعرة حرارية فقط بالمقارنة مع (٢٥٠٠) سعرة حرارية التي تمثل الحد الادنى لحاجة جسم الانسان حسب معيار منظمة الصحة العالمية (٣٧) .

وفي دراسة اعدت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتعاون مع البنك الدولي حول الفقر في العراق في عام ٢٠٠٦ أتضحت المؤشرات الاتية حول مستويات المعيشة(٣٨) :-

- ❖ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٣٧٥ دولار امريكي في عام ١٩٨٠ الى ١٦٦٥ دولار في عام ٢٠٠٦ .
- ❖ صنف ما يقارب من ٩. ٦ مليون من مجموع سكان العراق الذين يزيد عددهم عن ٣٠ مليون نسمة ضمن فئة الفقراء يعيش نصفهم (٤٤ .٣) مليون في المناطق الريفية والباقي في المناطق الحضرية .
- ❖ تبلغ نسبه الفقر بين خمس وربع مجموع سكان العراق (٩ .٢٢) ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية (٣ .٣٩ بالمائة) بما يعادل اكثر من ضعف معدله في المناطق الحضرية (١ .١٦ بالمائة).
- ❖ انخفاض نسبه نصيب الفقراء من الدخل والذي يعزى الى انخفاض انتاجية العمل حيث تفوق قيمة الاجر الاسبوعي لغير الفقراء بمقدار ٢٨ ألف دينار عما يتقاضاه الفقراء لساعات العمل المتساوية وحسب الجدول (٩)

جدول رقم (٩) ساعات العمل ومردود الساعة الواحدة وقيمة الأجر الأسبوعي

	ساعات العمل الاسبوعية (ساعة /أسبوع)	مردود الساعة الواحدة (ألف دينار)	قيمة الأجر الأسبوعي (ألف دينار)
الفقراء	٣٧ . ٨	٢ . ١	٧٩. ٤
غير الفقراء	٣٨. ٤	٢ . ٨	١٠٧ .٥

وبينت دراسة خارطة الحرمان (٢٠٠٤) أن ما يقرب من ٣١ % من الاسر و ٣٤ % من الافراد يعانون من الحرمان من الحاجات الأساسية . وترتفع النسبة في الريف الى ثلاثة أمثالها في الحضر ووفقاً لبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ حصل ارتفاع بسيط في نسبه المحرومين من الأسر بسبب ارتفاع نسبه الحرمان لميدان البنى التحتية (الماء والكهرباء) (٣٩).

كما اشار التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ الذي ركز على الفقر البشري بمكوناته الفرعية (نسبه الاطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبةلأعمارهم . معدل الامية لدى البالغين الخ) فبلغت قيمة الدليل ١٩ % مما يؤشر نسب مختلفة للفقر والحرمان ٠وقد قدرت فجوة الفقر في العراق ب٥ ،٤ % وهذا يعني ان استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر(٤٠) ٠

وتتفاوت نسبه الفقر وفجوته بين المحافظات ففي الوقت الذي كانت نسبه الفقر تقل عن ١٠% في محافظات اقليم كردستان ارتفعت هذه النسبة في المثنى ٧٥ % وبابل ٦١ % وواسط ٦٠ % في حين يعد اكثر من ٤٠ % من سكان بعض المحافظات فقراء (المثنى ٤٩% بابل ٤١ % صلاح الدين٤٠% (٤١) .

خاتمة ومضامين:

لابد من التأكيد على ان معالجة ظاهرتي التضخم والفقر التي يعاني منها الاقتصاد العراقي يجب ان لاتتم بمعزل عن مجمل ما يعانيه الاقتصاد من مشكلات تفاقمت على مر السنين لان معالجة اية مشكله بمعزل عن المشاكل الكلية التي يعاني منها الاقتصاد تؤدي الى سيادة نظرة أحادية الجانب بدلا من استراتيجية شامله للتنمية والاصلاح .

ان وضع استراتيجية شامله للقضاء على ظاهرة التضخم و الفقر في العراق والتخفيف من حدتهما يجب ان تتبلور في الاتي:-

اولاً- أن اية حلول ومعالجات للحد من هاتين الظاهرتين ينبغي لها ان تضع في اعتبارها مواجهة الاسباب والعوامل التي لها علاقة بتفاقم هاتين الظاهرتين ومن وجهة نظر اقتصادية فأن مواجهة التضخم والركود الاقتصادي يجب ان ينطلق من اعادة هيكلية الاقتصاد الكلي والهيكلية البنيوية بما يحقق قفزة نوعية في عمل القطاعات الاقتصادية كافة وتوفير الانتاج المحلي على نطاق واسع لتخفيف حجم البطالة وانتعاش السوق المحلية وخلق اجواء تنافسية تسهم في خفض الاسعار وبالتالي هبوط معدلات التضخم .

ثانياً- مواجهة ظاهرة الفساد الاداري والمالي والتدني في الاداء الحكومي للخدمات سيقود بالضرورة الى تحسين الخدمات وتقليص النفقات العائلية على الكهرباء وغيرهما من الخدمات وبالتالي سيقلل من معدلات التضخم .

ثالثاً-وضع استراتيجية للحد من الفقر من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من العمل ورفع مستواها المعاشي مع تقديم الرعاية الصحية للأسر من ذوي الدخل المحدود وبناء مساكن للفقراء والمحرومين وتوسيع مد الماء والصرف الصحي الى المناطق الفقيرة .

رابعاً- ان مكافحة الفقرتمر أولاً بأنشاء فرص عمل لمصلحة المحرومين لذلك فأن مكافحة البطالة يجب ان تدرج ضمن الأولويات الأساسية في اعداد البرامج الاقتصادية والاجتماعية وهذا لن يكون الامن خلال اعتماد سياسة توسعية وليس انكماشية او متشددة من اجل عودة الحيوية للمشاريع الانتاجية والخدمية ودعم القطاع الخاص مما يقود الى تشغيل اعداد كبيرة من العاملين في المشاريع التي سيعاد تأهيلها وتشغيلها اوالتي سيتم أنشائها .

خامساً - ان حماية القدرة الشرائية للفقراء تستلزم توفير مستلزمات البطاقة التموينية وتوزيعهابشكل مستمر وينبغي ان يكون الاستمرار بالدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية من اولويات المهام التي على الدولة القيام بها وخاصة للطبقات الفقيرة لان ايقاف هذا النظام يعني حلول كارثة اجتماعية في العراق لايحمد عقباها .

سادساً– ومن الضروري الاهتمام في رفع شبكات الحماية الاجتماعية الى مستوى مؤسساتي معاصر لكي تأخذ دورها وحجمها الحقيقي في المجتمع مع العمل على تحسين ادارة شبكة الحماية الاجتماعية وبضمنها تطوير قاعدة المعلومات حول المستفيدين لتمكين مؤسسة الرعاية الاجتماعية من العمل بشكل كفوء .

سابعاً– بناء قدرات الفقراء من اجل تأهيلهم للعمل وزيادة الانتاجية ليكونوا قادرين على اشباع احتياجاتهم وهذا الامر يتم عن طريق برامج للتدريب حول مهن معينة تمكنهم من الحصول على فرص عمل مدرة للدخل مع منحهم قروض ميسرة للبدء بمشاريع صغيرة .

ثامناً–وأخيراً ان استئصال الفقر يجب ان يمر عبر استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى الجمع بين ثلاثة اهداف ، اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين وبالدرجة الاولى الفقراء ،تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل الوطني ومراعاة المصلحة العامة ، الحفاظ على الوحدة الوطنية وتخصيص الموارد بشكل متوازن بين المحافظات.

هوامش البحث:

١ – د . محمد عبد المنعم الجمال – موسوعة الاقتصاد الاسلامي ، دراسات مقارنة ، دار الكتاب المصري واللبناني ،ص٧٠١.

٢– نبيل شحاتة ابراهيم الروبي – التضخم في الاقتصاديات المختلفة – دراسة تطبيقه للاقتصاد المصري – الاسكندرية – ١٩٧٣ ص١٩ –٢٠ .

٣ – عبد الامير المياحي– التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، رساله ماجستير ، كلية الشريعة جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٣٨٦ .

٤– د . محمد عبد المنعم الجمال – المصدر ذاتة ، ص٧٠١.

٥– د . فاضل الحسب – اراء المقريزي الاقتصادية في الغلاء والتضخم ، ندوة الاقتصاد الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤٦٦ .

٦ و٧ – عبد الامير المياحي– المصدر ذاتة ، ص٢٨٨ .

٨– محمد محسن خنجر – مسارات التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) واتجاهاتها المستقبلية ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ،ص١٨ .

٩–ساموبلسون ن نورد هاوس – علم الاقتصاد ، مكتبه لبنان ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٦ ، ص٧٢٦.

١٠ و١١–اسيل كاظم عامر السوداني –دور الزكاة في التصدي لظاهرتي الفقر والبطاله في العراق (دراسة تحليلية مقارنة) ،رساله ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠١٠ ،ص٢٠ .

١٢– برنامج الامم المتحدة الانمائي – مكافحة وازاله الفقر ، العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص٥.

١٣–عبدالملك يوسف الحمد – الزكاة والتنمية ، مجله المنتدى ، نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي الملك يوسف ، عمان ، ١٩٩٧ ،ص١٠

١٤ و١٥ و١٦– برنامج الامم المتحدة الانمائي – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص١٥ ،١٦ .

١٧– د. محمد حسن خليل – الفقر في العالم العربي ، القمة الاجتماعية ، كوبنهاكن ١٩٩٥ جنيف ٢٠٠٠، ص٤٣

١٨ – امين محمد سعيد الادريسي – اشباع الحاجات الاساسية في ظل النظام المالي العربي الاسلامي والانظمة الوضعية ، دراسة مقارنة ، رسالهدكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٤، ص١٠ و١١.

١٩ – د. عبد الحسين محمد العنبكي– الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق،مركز العراق للدراسات ،٢٠٠٨ ، ص١١٢.

٢٠– محمد محسن خنجر – مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) واتجاهاتها المستقبلية ، رسالهدكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص٥١ .

٢١ – محمود خالد المسافر – التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٢ ، رساله ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٣ ص١٩٧ .

٢٢ – محمد محسن خنجر –مصدر سابق – ص٥٢ .

٢٣– اتحاد المصارف العربية –العراق ، تغيير انفتاح تطوير ، ع٢٨٣ ،٢٠٠٤ ،ص١٨ .

٢٤ – محمد حسن خنجر – مصدر سابق – ص٩٥.

٢٥و٢٦– د.مظهر محمد صالح – الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، الاسباب والمعالجات، مجله الحوار ،ع٩ ،السنة الثانية ، ٢٠٠٧ ،ص٦٢ ،٦٣ .

٢٧– وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء– التضخم في الاقتصاد العراقي ،٢٠١٠ ،ص٣ .

٢٨ – الجهاز المركزي للاحصاء– العراق ، ارقام ومؤشرات ،٢٠٠٩ ، ص١٩ .

٢٩ –د . عبد الغفور الاطرقجي– الاقتصاد العراقي والمستقبل ،مجله الاقتصاد ،جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ١٩٩٩ صفحة ،٢٥ .

٣٠ و٣١– د . مهدي محسن العلاق – التنمية البشرية في العراق ، نظرة احصائية ،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات، ص١٢٣ و١٢٥ و ١٢٦ و١٢٧ .

٣٢– مهدي العلاق وسعد زغلول بشير – التضخم في العراق ، رؤيا إحصائية ، جريدة مجتمع الاعمال ،ع١٦٢ ،٢٠٠٧ .

٣٣ – د . امال شلاش – الفقر بين النساء ، الاسباب والنتائج ،١٩٩٨ ، دراسة غير منشورة ،ص

٣٤ – د. عبد الحسين محمد العنبكي– مصدر سابق ، ص٣٤ .

٣٥ – الجهاز المركزي للإحصاء– العراق ارقام ومؤشرات ،٢٠٠٩ ،ص٢٠

٣٦ – جمهورية العراق –وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبنك الدولي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٩ ،ص٧ .

٣٧– محمد محسن خنجر– مصدر سابق ،ص١٥٣ .

٣٨ – جمهورية العراق والبنك الدولي – مواجهة الفقر في العراق ، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ، النتائج الرئيسية ،٢٠٠٩ ،ص ٩و١١ .

٣٩ و٤٠ – جمهورية العراق – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ،مصدر سابق ،ص٨ .

٤١– جمهورية العراق و البنك الدولي – مواجهة الفقر في العراق ، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ، النتائج الرئيسية ،٢٠٠٩ ،ص٩ و١١ .